الأصول الاحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون، بنهاية شهر يونيو 2021م[1]

بلغ مجموع **الأصول الاحتياطية الأجنبية** لدى مجلس التعاون بنهاية شهر يونيو من العام 2021م أعلى مستوى له خلال هذا العام ليصل إلى 664.9 مليار دولار أمريكي وبنمو شهري قدره 1.3% .

وأتى ترتيب مجلس التعاون من حيث حجم الأصول الاحتياطية الأجنبية في المرتبة الخامسة بعد الصين واليابان وسويسرا والاتحاد الاوروبي.

تشمل الأصول الاحتياطية الأجنبية: الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، والنقد الأجنبي، بالإضافة إلى الودائع واستثمارات الأوراق المالية في الخارج.

الأصول الاحتياطية الأجنبية لمجلس التعاون، يناير – يونيو 2021م

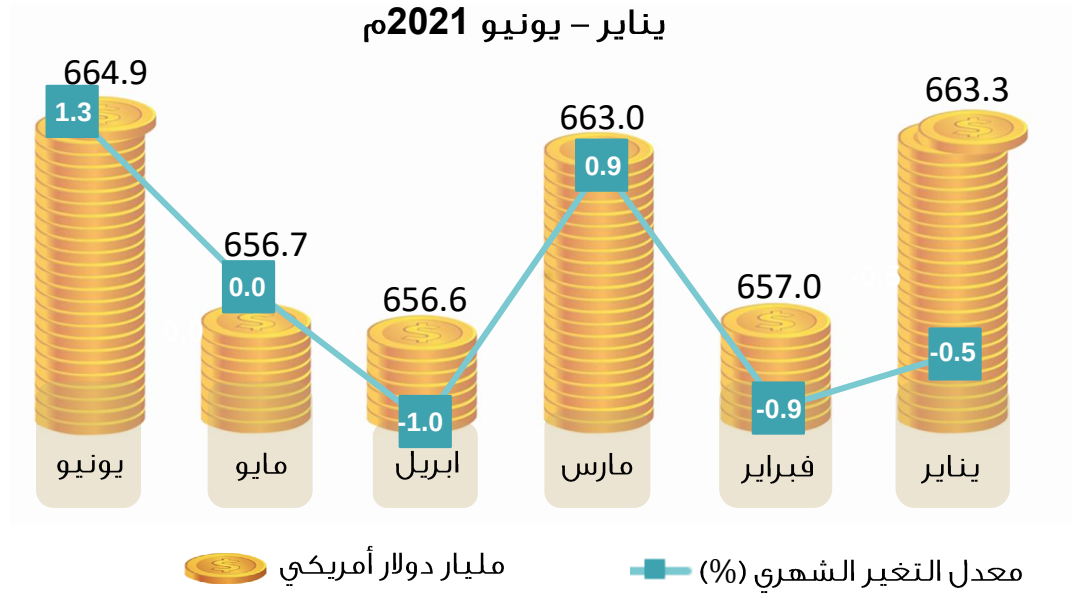

ترتيب مجلس التعاون في حجم الأصول الاحتياطية الأجنبية، بنهاية شهر يونيو 2021م

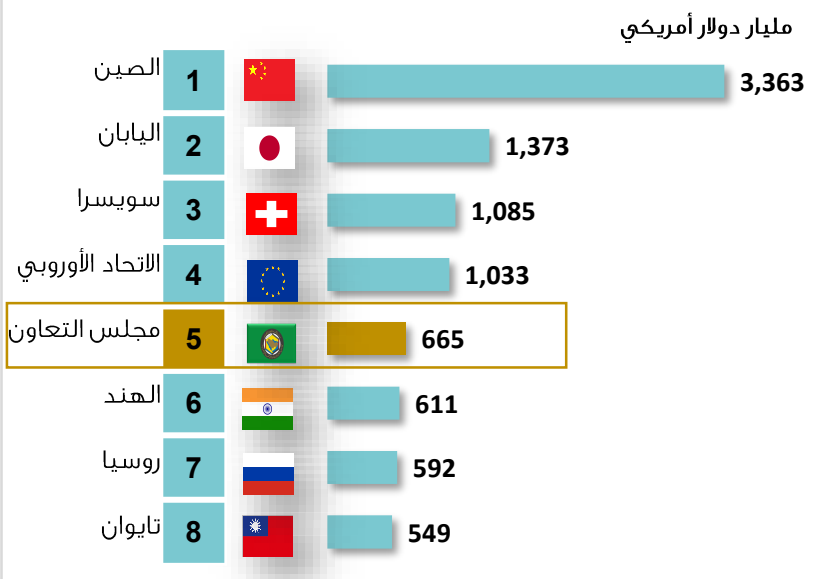

على صعيد دول المجلس، ارتفع مجموع **الأصول الاحتياطية الأجنبية** بنهاية شهر يونيو 2021م لدى كل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات بنسبة 15.8% و 2.0% و 0.2% على التوالي مقارنةً بالشهر السابق. في حين تراجعت هذه الأصول في سلطنة عُمان بنسبة -3.0%، وفي دولة الكويت بنسبة -1.6%، ولم تسجل دولة قطر تغيراً يذكر بذات الفترة.

وشكلت الأصول الاحتياطية الأجنبية بالمملكة العربية السعودية ما نسبته 67.1% من مجموع الأصول الاحتياطية الأجنبية لدى مجلس التعاون. تلتها دولة الإمارات بنسبة 16.7%، في حين بلغت حصة الدول الأعضاء الأخرى مجتمعة نحو 16.2%

تعتبر الأصول الاحتياطية الأجنبية مقياساً رئيسياً لقدرة الدولة على تغطية الواردات، وتعزيز الثقة بالسياسة النقدية للدولة، ودعم استقرار سعر صرف العملة الوطنية، وامتصاص الصدمات الاقتصادية بشكل عام سواء كانت محلية أو عالمية.

الأصول الاحتياطية الأجنبية لدول مجلس التعاون، بنهاية شهر يونيو 2021م

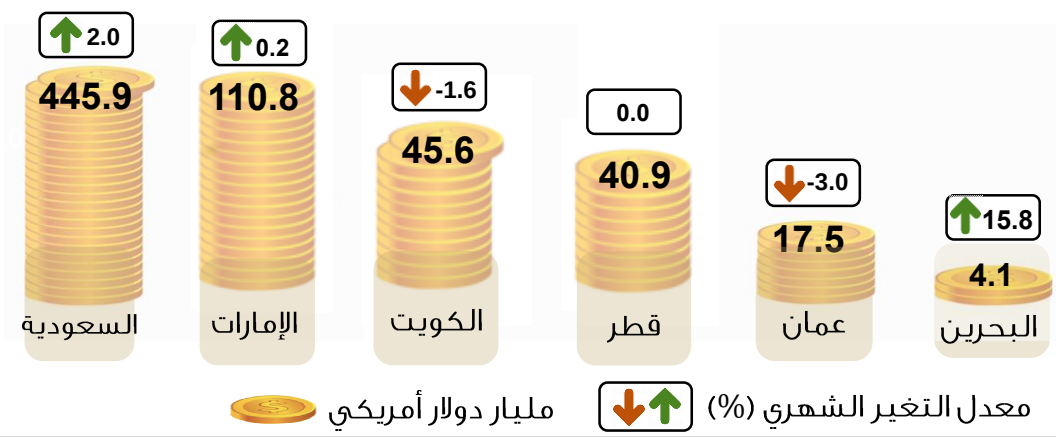

1. المصدر: النشرات الصادرة من البنوك المركزية في دول المجلس، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي.